التَّسب بغير الياءين

م.د. غازي مطشر حمزه البدريّ
المديرية العامة لتربية واسط

ملخص الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول قضية النَّسب بغير الياءين في العربيّة، وهي من القضايا التي يكثُر الجدل حولها، ويغلب على نتائجها الخلل والاضطراب، واتخذتْ مجالها التطبيقيّ المظان القديمة، فبدأتُ الدراسة بتقصّي شواهدها، وما يلحق ذلك من بحثٍ في أهميته، والأُسس والضوابط المعتمدة بكيفيّة استعمالها، وتوضيح آراء العلماء ومذاهبهم حولها. وقد تبيَّن لي أنّ المتتبع للقواعد الصرفيّة وما تنتهي إليه من أحكام ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغويّة، فهي لا تعكس هذه الظواهر ولا تطرد معها، بل هما مختلفان في كثير من الأحيان، فغالبًا ما يتمُّ إصدار هذه الأحكام ثمّ فرضها على الظواهر ، وليس استخلاص الأحكام من الظواهر ذاتها، أي غياب المنهج العلميّ في التقنين.

ومن الأمور التي خلصت إليها هذه الدراسة:

١- أنّ النِّسبة أو النَّسب في العربيّة هي جزئيّة من أجزاء الإضافة كانت مقصديتها في البدء العاقل كما بيّن ذلك الخليل وسيبويه الغرض منها التوضيح والتخصيص من طريق إلحاق الياء المشدّدة بآخر الاسم، وعندئذ تُحدث أثرها في بنية الكلمة وفي دلالاتها المعنويّة والبلاغيّة .

لكن هذه القواعد لم تجرِ على العاقل فقط بل تعدّته إلى غيره، مثل: كرسيّ، وبردِيّ، وعشرينيّ، وثلاثينيّ، وأربعينيّ .

٢- نصَّ اللغويّون، والمعجميّون على كون الهاء للنَّسب والجمع، نحو: الأزارقة جمع" أَزْرَقِيّ"، والمهالبة جمعُ" مُهَلَّبِيّ"، ومثلها المناذِرة، المسامعة، ولكن لم يقل بقياسيتها إلّا القليل منهم.

٣- لم تكن لاحقة الياء المشدّدة اللاحقة الوحيدة التي دلّت على النسب؛ وإنّما كانت هناك صيغ أُخرى إفادت هذا المعنى، ودلّت عليه، نحو:" فَعَّال" وتكثُر في أصحاب الحِرف، والمُدِيم عليها كالتَّمَّار والنَّجَّار، و" فاعِل" التي تدلُّ على صاحب الشيءِ، نحو قولنا: دارع لذي الدروع، وطاعم لذي الطعام، وكاسٍ لذي الطعام، وتامر ولابن لصاحب التمر وصاحب اللبن فإن كان يديم بيعهما فهو: تمَّار، ولبَّان، وحائض لذات الحيض، وطالق لذات الطلاق، و" مِفْعَال" نحو: مِقْوال ومِفْضَال.

:Non-linear ratios

Ghazi Mutashar Hamza Al Badri DR:

General Directorate of Wasit

Study Summary

This study revolves around the issue of non-marital ratios in Arabic, which is one of the most frequently debated issues. Its results are mostly flawed and confused, and its applied field has taken on the old parallels. The study started by examining its evidence and the consequent research on its importance, And clarify the views of the scholars and their doctrines around them

I have found that the follower of the rules of morphology and the end of the provisions are not very adhering to the phenomena of language, they do not reflect these phenomena are not expelled, but they are different often, these are often issued and imposed on the phenomena, Phenomenology itself, the absence of the scientific method in codification.

Among the findings of this study:

-١The ratio or ratios in Arabic is part of the parts of the addition was intended in the beginning of the wise, as between Hebron and Sibioh purpose of clarification and customization by way of attaching the strongest Zah by the last name, and then affect the structure of the word and its moral and rhetorical significance

But these rules are not only for the wise but also for others, such as: a chair, a baradi, a twenty, thirty, and forty.

-٢The linguists and the lexicons wrote that the distraction of the proportions and the collection, towards: Azarqa collection "Azraqi", and the claim collection "Mahlabi", and like Almnathrp, Almstamtha, but did not say a few of them measured.

.٣There were other versions of this meaning, which were shown to be: "effective" and abound in the owners of the crafts, and the terminus such as Altmar and carpenter, and "actor" which indicates the same thing , As we said: the shields, and the food, and the cup of food, and ordered and the son of the owner of dates and the owner of milk, if he perpetuates their sale is: Tamar, and Laban, menstruating menstruation, and divorce for the same divorce, and "Mfal" towards: Sayings and favor.

المقدمة:

في البدء ينبغي الاعتراف والتقدير للجهد العظيم الذي بذله علماؤنا الأعلام- رحمهم الله- في جمع اللغة ودراستها وتصفح جزئياتها، والوصول من طريق ذلك إلى نتائج تستحق الثناء، حيث كان دافعهم الوحيد هو الحرص على خدمة القرآن الكريم، والمحافظة على لغته، ويُحمد لهم ما تركوه من مجد عريق، وعلم مؤصل. ولكنّ هذا الجهد القيّم داخلته أُمور أساءت إليه من غير أن تقلل من شأنه، وهذا ما يظهر من تمسّكهم بصارمة القاعدة، واعتبارها حكمًا نهائيًّا لا يقبل التطوّر. قال سيبويه(ت١٨٠هـ):" اعلم أنّ ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنّهم ممّا يُغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحق به ياءي الإضافة. وإنّما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها، فشجَّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن. فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعدَل وهو القياس الجاري في كلامهم"(١).

أمّا عن محاولاتهم المضنية للتوفيق بين ما تفرضه القاعدة وما يتطلبه الاستعمال، ولرأب الصدع بينهما فاتّخذوا طرقًا ملتوية، وأساليب مختلفة، وطرق شتّى، وبذلك وقع الغرم على بعض النصوص التي خضعت لسطوة قواعدهم، ومن ذلك موضوع النّسب الذي هو أحد أقسام الإضافة في العربية، وفيها تلحق آخر الاسم ياء مشدّدة مكسور ما قبلها؛ لكي يكون المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل هذه البلدة، أو من أهل تلك القبلية، وفي هذا قال سيبويه:" أعلم أنّك إذا اضفت رجلاً الي رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الاضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله الحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد او حيّ أو قبيلة"(٢).

وهذه الظاهرة متفشية الاستعمال، واسعة الانتشار على الألسن في العربيّة لِمَا لها من دلالات عديدة، ولكثرة دورانها على الألسن مع توسّع اللغة فإنّها من الظواهر بالغة الأهمية فيها؛ لأنّها تتطوّر تباعًا بتطوّر اللغة وبتحوّل كلمات ومصطلحات جديدة على اللغة العربيّة.

ولقد اتّفق علماء النحو والصرف على أنّ إلحاق الياء المشدّدة المكسور ما قبلها إلى الأسماء المنتهية بحركة مدّية ينشأ عنه اضطراب مقطعيّ، وبناء غير متآلف صوتيًّا، ما لم تحدث التغيرات الصوتيّة التي يؤول

إليه البناء في صورته المتطوّرة، وهي تطوّرات تحصل ليكون البناء المقطعيّ منسجمًا، وتلجأ اللغة إلى التخلص من مسببات هذا الاضطراب بطرق مختلفة، تتوقّف على طبيعة الأصوات التي تسبق الحركة المديّة، أمّا بالتخلص من مسبب المزدوج الحركيّ، أو زيادة صوت تتكئ عليه لاحقة النسب بما يتفق والنظام المقطعيّ للغة العربيّة، مع الاحتفاظ بالحدّ المناسب من المقاطع الصوتيّة التي من المفترض أن يكون عليها البناء بعد النَّسب، وعند النظر إلى حدود مصطلح النَّسب لدى النحويّين والمعجميّين نجد أن الشائع في هذا الباب تسميته باب النَّسب[٣]، أو باب المنسوب أو باب النِّسبة[٤]، ومنهم من يسميه الإضافة، وهو الصحيح؛ لأنّ الإضافة أعمّ من النَّسب، والنَّسب في العرف إنَّما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، والإضافة في هذا الباب تكون إلى غير الآباء ولغير الأجداد[٥]؛ فلذلك كانت تسميته أجود من تسميته نسبًا[٦].

ونحن نعرف أنَّ النَّسب يكون من طريق عزوّ الإنسان إلى الجد، أو إلى البلد، أو إلى الصفة، أو ما يلازمه، ولكننا نفاجأ بخروج هذه الظاهرة عن القواعد التي رسمها الخليل ومَن تبعه إلى العزو إلى غير الإنسان، وما تكلّمت به العرب نظرًا لتوسّع اللغة العربية وحاجات المجتمع المتجدّدة باستمرار لمصطلحات وأسماء لم تكن موجودة في الاستعمال اللغويّ لدي القدماء، وهنا سأحاول رصد الأسماء التي تنسب من غير طريق ياءي النَّسب، مع محاولة تعليل وتوضيح أسباب ذلك وكيفيته استنادًا إلى آراء علماء اللغة المتناثرة في كتبهم، وآراء علماء الأنساب، وأصحاب المعاجم.

ولقد تبلورت فكرة هذا البحث في عقلي من طريق نقاشات حادّة حول النَّسب إلى العاقل وغير العاقل، وحول النَّسب إلى كلمات متشابهة في اللغة، وما السبل الناجحة إلى التمييز بين المنسوبات إلى تلك المتشابهات من غير أن يقود ذلك إلى اللبس والغموض الدلاليّ.

إشكالية البحث:

يشير الواقع اللغويّ إلى عدّة طرائق يُقصد بها تحقيق معنى النَّسب أو الإضافة، تتمثل في تلك الأبنية الصرفيّة التي نُقلت من أبوابها لتحقيق ذلك المعنى، فما علاقتها بياءي النسب؟ وهل تحقّق المعنى نفسه الذي تحققه ياءي النسب؟ وما طبيعة نقل تلك الأبنية من أبوبها إلى باب النَّسب؟ وهل يعدُّ ذلك نيابة أم استغناء أم غير ذلك؟ ومتى وكيف وأين يمكن تحقيق النَّسب إلى العاقل وإلى غيره؟ وما دلالات تحقيق هذه الصيغ للنسب سواء أكان للعاقل أم لغير العاقل؟ وهل تختلف تلك الدلالات ذات الصلة بياءي النِّسب للعاقل عن مثيلاتها بالنسبة لغير العاقل؟ ومن طريق هذه التساؤلات تنبثق أهمية البحث الذي نحن بصدده.

منهجية البحث:

اتبعتُ عدّة مناهج لحاجة البحث إلى أكثر من منهج، فاعتمدتُ على المناهج الوصفيّ والاستقراء، والتحليل في الدراسة، وذلك لوصف ظاهرة النَّسب في اللغة العربيّة، وكيفيّة استعمالها، وأيضًا اعتمدتُ على المنهج المقارن لعقد مقارنات بين الآراء المختلفة للكتاب والباحثين حول مصطلح النَّسب في ضوء الدراسات الصرفيّة والدلاليّة .

تعريف النَّسب وعمله:

من الموضوعات التي تطرَّقت لها كتب اللغة ظاهرة النَّسب وفيها لاحظتُ عدم اطِّراد صور الاستعمال في اللغة العربيّة حينها ادركتُ أنَّ محاولة بناء قواعد على أمور غير مطَّردة أمر غير ممكن وغير مفيد؛ لذلك سوف أُحاول ما أوتيت من دلائل أن أُبين إن شاء الله تعالى أن ما جاء به العلماء بِدْأاً بالخليل(ت١٧٥هـ)، وسيبويه في وضع قاعدة عامّة لهذه الظاهرة لا ينسجم مع ما نلمسه في الواقع بعد عرض تعريفهم لهذه الظاهرة في اللغة والاصطلاح.

النَّسب لغةً: النَّسبُ والنِّسبةُ والنُّسبة: القرابة في الآباء خاصّة[٧]، وفي هذا يقول ابن منظور: "هو واحد الأنساب، النِّسبة، والنُّسبة، والنَّسب، القرابة، وقيل: هو في الآباء خاصّة"[٨]، والنَّسب بفتح السين، مصدر نسب ينسب نسبًا، والنِّسبة، بكسر السين (وهو الأكثر) وضمّها وهو قليل، ولكن النَّسب ورد باسكان السين(النَّسب) شذوذًا، قال المتلمس[٩]:

ومن كان ذا نسب كريم ولم يكن له حسب كان اللئيم المُذمما

وفي الاصطلاح: هو إضافة شيء إلى غيره بإلحاق الياء المشدَّدة المكسور ما قبلها بآخر المضاف إليه؛ لتدلّ على النِّسبة إلى المجرد عنها كما أُلحقت التاء علامة التأنيث، كالنّسبة إلى حيّ أو قبيلة أو بلد أو صنعة[١٠].

وفي ضوء التعريفين السابقين" اللغويّ والاصطلاحيّ" يتضح أن النّسب من حيث التعريف اللغويّ" المُعجميّ" يشمل كلّ ما يمكن أن يُنسب إليه العاقل سواء من جهة الرحم[١١]، أو القبيلة أو الصنعة، أو ما يلازمه، أو ما يملكه، أو مَنْ يكون على مذهبه، أو صفته[١٢]، سِواء أكان ذلك بالياء المشدّدة أم بغيرها.

وينقل النَّسب الكلمة من العلميّة ومن الجمود ومن الجنس إلى الصفة، فيصير الاسم المنسوب عاملًا عمل المشتق بعد ما كان جامدًا لا يوصُف به، ويعمل عمل الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد فيعمل عمل الفعل، تقول: هذا رجلٌ هاشميٌّ أبوه، وأمه أنصاريّة، فقد حولّت ياءي النَّسب كلمة –هاشم- من العلميّة إلى الصفة، فارتفع بها الفاعل" أبوه" وهو اسم ظاهر، كما ارتفع المضمر المقدر في أنصاريّة، والتقدير:" أنصاريّة هي".

والأسماء المنسوبة تعمل عمل الصفات المشبهه على رأي معظم النحويّين القدماء[١٣]، في حين يعدُّها البعض عاملة عمل اسم المفعول في رفعها ما لم يسم فاعله فيعدان المنسوب اسم مفعول لا صفة مشبهة، ولم يتضح لنا ذلك عند أحد من القدماء، لكن رضيّ الدين الأستراباذيّ يجمع بين هذه الآراء في قوله:" فيكون كسائر الصفات، من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ولا يعمل في المفعول به، إذ هو بمعنى اللازم، أي منتسب أو منسوب"[١٤].

أولية مصطلحي الإضافة والنَّسب:

لقد أولى علماء العربيّة هذه الظاهرة عناية فائقة بالعرض والتحليل والتعليل؛ إذ خصَّوها بمباحث مستفيضة في مصنفاتهم، وكان أوّل مَنْ استعمل مصطلح النِّسبة أو المنسوب الخليل في كتابه العين من ذلك

قوله:" النِّسبة إلى القبائل العربيّة نحو: جنابيّ منسوب لأهل جناب وعتكيّ ..."[١٥].

في حين يُعدُّ سيبويه أوَّل مَنْ استعمل مصطلح" الإضافة" الذي بيَّنَ أنَّ صورته الأساسية تتمثل في الحاق المفردة ياء مشدّدة؛ لتكون بذلك دالَّة على المعاني الكثيرة للاضافة لفظًا وحكمًا، ليبدأ كلامه عنه بباب منفرد بدايته:" هذا باب الاضافة، وهو باب النِّسبة "[١٦].

أمَّا الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) فنلاحظ أنه كان يصرّح بمصطلح(النَّسب)[١٧]، وفي أحيان أخرى كان لا يصرّح بشيء؛ وإنَّما كان يذكر الكلمات التي تدلُّ على النَّسب، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى:ٱ □ □ ۥ ۦ □ [الفجر:٢٧-٢٨] ، بالإيمان والمصدِّقة بالثواب والبعث (ارجعي) تقول لهم الملائكة إذا أُعطوا كتبهم بإيمانهم: (ارجعي إلى ربك)... وأنت تقول للرجل: مِمّن أنت؟ فيقول: مضريّ. فتقول: كن تميميًّا، أو قيسيًّا"[١٨].

فنلاحظ بهذا المثال أنّه ذكر كلمات مثل مضريّ، وتميميّ، وقيسّي، ولكنه لم يصرّح بأن هذا نسب، وإنّما فقط ذكر الكلمات.

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ٱ □ □ □□ [هود:٤٤]،" وهو جبل بحضَنَين من أرض المَوصِل ياؤه مشدّدة وقد حدَّثت أنَّ بعض القراء قرأ على الجُودِي بإرسال الياء. فإن تكن صحيحة فهي مما كثر به الكلام عند أهله فخفّف، أو يكون قد سمّي بفعل أنثى مثل: حُطِّيّ، وأصِرِّيّ، وصَرِي... والعرب إذا جعلت مثل: حُطِّيّ وأشباهه اسمًا فأرادوا أن يغيّروه عن مذهب الفعل حوّلوا الياء ألفًا فقالوا: حُطًّا، أصِرًّا، وصِرًّا، وكذلك ما كان من أسماء العجم آخره ياء، مثل ماهيّ، وشاهيّ وشُنِّيّ حوّلوه إلى ألف فقالوا: ماها وشاها وشنًّا"[١٩].

أمَّا الأَخفش(ت٢١٥هـ) فلا يتفق مع سيبويه؛ لأنَّه كان يصرّح بمصطلح(النَّسب) مرّة[٢٠]، ومرّة أخرى يصرّح بمصطلح(الإضافة)[٢١]، وكان في أحيان أخرى يذكر مصطلح (ياء النِّسبة)[٢٢]، او يصرّح بمصطلح (صاحب)[٢٣]، وفي أحيان أخرى يذكر الأوزان التي تدلُّ على النسب.

وتابع بعض اللُّغويّين سيبويه في ذكر مصطلح" الإضافة" للدَّلالة على النِّسبة[٢٤]، في الوقت الذي ظل أبو عليّ الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) وابن جِنّي (ت٣٩٢هـ) والسِّيوطيّ(ت٩١١هـ) متمسكين بثنائية المصطلح[٢٥]. غير أنّهم كانوا أكثر ميلًا لمصطلح النِّسبة الذي ساد بشكل واسع في الدراسات الحديثة[٢٦].

وبعد أن تجولت في أمات الكتب العربيّة تبيّن لي أنّ النَّسب أو الإضافة هو إضافة ياء مشدّدة إلى جدّ أعلى لعاقل، كقولنا: قرشِيّ نسبةً إلى قريش، أو إلى بلد يقطنه كقولنا: واسطِيّ، نسبةً إلى مدينة واسط، أو إلى صناعة يمتهنها كقولنا: نَحْوِيّ نسبةً إلى عمله، وقلّ نسبة العاقل إلى صفة يختصُّ بها، كقولنا: أَحْمَرِيّ ، وأَشْقَرِيّ ودوّارِيّ[٢٧]، أنشد ابن عصفور للعجاج[٢٨] :

أَطَرَبًا وأنتَ قَنّسرِيّ والدّهرُ بالإنسانِ دوّارِيّ

أو ما يلامسه كقول الشريف المرتضى[٢٩]:

أبـــــى الله والمجـــــد والمشـــــرفيُّ وســـمر الرمـــاح مـــراد العـــدا

فهو منسوب إلى المشارف، وهي قرى من أرض اليمن، وقد نُسب الى مفردها بزيادة ياء مشدّدة في الأخر[٣٠]، ومثله قوله[٣١]:

أحب الثرى النجديّ فاح بعرفه إلى الرّكب رجراج العشيّات مائرُ

فالنجديّ نسبة إلى" نجد"، وقولنا: هذه خيول عربيّة، وهذه أغنام حمدانيّة، وهذه سيوفٌ هنديّة، وهذا يعني أنّ النسب في بادئ الأمر كان مختصًّا بالعاقل؛ لأنّ غرضه التخصيص والتوضيح ببيان وطن المنسوب أو قبيلته أو مدينته أو عمله أو جنسه أو غير ذلك[٣٢]، ولكني وجدتُ أنّ هذه الظاهرة تجاوزت العاقل إلى غير العاقل، كقولنا: حَدَثَ جوعٌ في الأَرْبَعِيْنِيَّاتِ مِنْ هَذَا القَرْنِ؛ لأنّ أَلْفاظُ العُقُودِ لا تُجْمَعُ بالألفِ والتاءِ إلّا بعد إلحاقِ ياء النَّسبِ المشدّدة بها؛ لأنّها بِغيرِ هذه الياء تأتي لمعنى آخرَ، وهو: عِدَّة وَحَداتٍ، كلٌّ منها يتكوَّنُ من أربعينَ عُنصُرًا، وهذا الكلام يخرج عن حدود ما رسمه القدماء في أنّ النّسب خاصٌّ بالعاقل.

وتأويلهم أنّ النَّسب يقسم على قسمين: حقيقيّ وغير حقيقيّ كحال التأنيث[٣٣]، فالحقيقيّ: ما كان مؤثرًا في المعنى كتميميّ، فإنَّه نَقَلَ المنسوب إليه عن الاسميّة إلى الصِّفة، وعن التّعريف إلى التَّنكير، وغير الحقيقيّ: ما جاء على لفظ المنسوب لا غير نحو: كُرسِيّ وبرديّ، وكما جاءت التاء في التأنيث فارقة بين الجنس وواحدهِ نحو: تمر وتمرة؛ فكذلك ياءي النَّسب نحو: روميّ ومجوسيّ[٣٤].

والذي يهمُّنا في هذا الموضع أن نُبيّن نُبُو مبدأ التعميم، وأنَّ استعماله من لدن اللغويّين تعسف محض يظهر في العديد من الهفوات المنهجيّة، وإليك الدليل فيما نزعم :

النسب من طريق هاء الجمع :

لقد كان الخليل وسيبويه من أوائل الذين بحثوا في الأسماء الأعجميّة ولا سيما في جمعها، قال سيبويه في باب" ما كان من الأعجميّة على أربعة أحرف" نقلًا عن شيخه الخليل: " زعم الخليل أنّهم يلحقون جمعَه الهاء إلّا قليلًا، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل"[٣٥]، ثمَّ ذكر بعد ذلك أنّك إذا أردت آل فُلانٍ، أو جماعة الحيّ أو بنِي فُلانٍ. قلت: المناذِرة، والمهالِبة، والأحامِرة، والأزارِقة، والمسامِعة، والبرابِرة، والسيابِجة، فاجتمع فيها الأعجميّة وأنّها من الإضافة[٣٦]، لكنّه لم يشر إلى قياسيّة اضافة الهاء في الجمع عوضًا عن ياءي النسب بدليل قوله:" إنّما يعني البربريّين والسَّيجيّين، كما أردت بالمسامِعة المِسْمَعِيّين، فأهل الأرض كالحيّ" [٣٧].

ويتبدى لي أنّ سيبويه أراد أن يبرهن على أنّ هذه " الهاء" تأتي دالّة على النسب، ولكنّها أقل شيوعًا من إضافة الياءين أو أنّها ملحقة بها.

ويرى المُبَرِّد أنّ هذه الهاء في العربيّة تختصّ بالنسب، والجمع، إلّا أنّها في الأعجميّ أكثر استعمالًا ، وذكر أمثلة منها: الموازِجة، والمهالِبة، والمسامِعة، والأحامِرة، والسيابِجة[٣٨]، وتابعه مكي بن أبي طالب في

أنّها تفيد العجمة والنَّسب والجمع، وهي هاء تعاقب ياءي النَّسب فلا تجامعها؛ إذ يقال في المفرد: أسواريّ وفي جمعه: أساوِرة، وفي القُرْمُطِيّ: قرامِطة، وهكذا في جميع هذا الباب(٣٩).

وقد تناول الجرجانيّ دلالة هذه الهاء على النَّسب بشكل واضح مبيِّنًا ومفسرًا ومعلّلًا ومقيسًا لفظة على أخرى ليخرج من ذلك بقوله: ومن ذلك" الأشاعِثة والمهالِبة وذلك أنّ الأصل: أشعثيّ ومهلبيّ، ثم أنّهم يحذفون ياء النَّسب في الجمع الصحيح فيقولون: أشعرون وأشعثون، حتى كأنّهم جمعوا" أشعث" فكذلك يكسرونه تكسير" أحمد" فيقولون: أشاعِث ومهالِب ثمَّ يدخلون التاء ويجعلوه علمًا للنسب..."(٤٠)، فتفهم من هذا النص أنّ الجرجانيّ كان يرى قياسيّة هذه المسألة؛ ولذلك استعمل القياس في إثبات ما ذهب إليه، ولكن الرضيّ يقول عنه وعن جمع ما أعرب من الأعجميّة أنّ زيادة الهاء في الأعجميّ هو الغالب، وأنّ زيادتها في المنسوب واجبة(٤١)، كما في قول الشاعر(٤٢):

إنَّ الأحامِرةَ الثلاثةَ أتلفَتْ مالي وكنتُ قِدْمًا مُولَعًا

وهم يجوّزون القياس على ما يقلُّ ويرفضون فيما هو أكثر منه، وزعمهم أنّ هذا باب متناقض إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس.

وأرى أنّ هذه الصيغة شائعة ومعروفة لدى العرب بدليل كثرتها نحو: الأزارقة جمع" أَزْرَقِيّ"، والمهالبة جمعُ" مُهَلَّبِيّ"، ومثلها المناذِرة، المسامعة والسيابجة والأشاعرة، والأشاعثة، والصقالبة، والأحامرة، والقرامطة، والأساقفة، والحيادرة، والحواشنة، والحدارية، والأكاسرة، والأساورة، والتبابعة، والبرامكة، والأحاوصة، والصيارفة، والزنادقة، والفرازنة، والجهاضمة، والحضارمة، والمراوزة، والبرابرة، وغيرها(٤٣)؛ لذلك حفلت بها كتب الأنساب زيادة على المعجمات ومن يريد الاستزادة مراجعة معجم البلدان(٤٤).

الاستغناء عن ياءي النَّسب بألف قبل الطرف:

لقد وردت عن العرب أسماء منسوبة على غير القواعد التي فصلّها علماء العربيّة، على وزن" فَعَال"، وهو مستعمل، وأشهر هذه الأسماء ما يأتي: الشَّأْم : شَآم، واليمن: يَمَانٍ، وتِهامة: تِهام. قال سيبويه:" ومِمّا جاء محدودًا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في الشَّأم: شآم، وفي تِهامة: تَهامٍ، ومَنْ كسر التاء قال: تِهامِيٌّ وفي اليَمن يَمانٍ"(٤٥).

قال المتنبيّ(٤٦):

كَأَنَّ رِقَابَ النَّاسِ قَالَتْ لِسَيْفِهِ رَفِيقُكَ قَيْسِيٌّ وَأَنْتَ يَمَانِ

وقد ردّ أبو عليّ الفارسيّ بقوله:" زعم أنّ الألف في شآم عوض من إحدى الياءين، فقال: أليس الألف في تِهامة من نفس البناء، فكيف تكون عوضًا من إحدى الياءين، فقال:هو عوض في قولهم: تَهام، وليست التي كانت من نفس البناء، والدليل على ذلك فتحهم الفاء وتغييرهم إياه عمّا كان عليه هذا المعنى المراد واللفظ كما

تسمع"[٤٧].

قال ابن جنّيّ:" قلت لأبي عليّ: لِمَ زعمتها للنسب؟ فقال: لأنّها ليست بجمع مُكسَّر فتكون كصحارٍ. قلت له: نعم، ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتَّة؛ نحو: عباقِية، وكراهِية، وسَبَاهِية. فقال: نعم، هو كذلك"[٤٨].

وأقول: إذا كان الأصل في نسب شام، ويمن: شامِيّ، ويمنِيّ، وأنّ الألف بعد الطرف هي بدل من إحدى الياءين التي لا وجود لها، فلماذا أضافوا الياءين إضافة إلى هذه الألف؟ فقالوا: شآمِيّ، ويمانيّ[٤٩].

ويبدو أنّ الغرض من هذه التفسيرات والتعليلات هو إخضاع هذه الصيغة لحكمية القاعدة الصارمة لا غير.

الاستغناء عن ياءي النسب ببعض المشتقات:

لقد وجّه النحويّون والمعجميّون ومفسرو القرآن الكريم كلمات عديدة على أنّها منسوبة؛ رغم عدم وجود ياءي النّسب، وقد ورد كثير من تلك الكلمات في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ ﴾[فصلت: ٦]، فـ" ظَلَّام" فَعَّال لا يُنسب إلى الظلم؛ فيكون من مِثل بزَّاز وعطَّار[٥٠]، و قوله تعالى: ﴿ لخ لم له مج ﴾[الشعراء: ٣٧]، فـ" سَحَّار" تدلّ على النِّسبة إلى الحِرفة أو الصنعة، وسأحاول إلقاء الضوء عليها بشيء من التفصيل، وما دام الاسم المنسوب ملحقًا بالمشتقات؛ لأنّه وصف معيّن للذات المنسوبة، فقد اتّخذ التعبير عن مفهوم النسب عند منتج اللغة صورًا متنوعة. قال ابن مالك[٥١]:

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أَغنَى عن الياءِ فَقُلْ

وَغَيْرَ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرّا

يريد ابن مالك أنّ هذه الأبنية الثلاثة" فعّال، وفاعل، وفَعِل" تأتي في كلام العرب مغنية عن إلحاق ياءي النَّسب، ومؤديّة معناها، فقوله:" أغنى عن الياء" يُريد: في النقل والسماع، وقوله:" فَقُبِلْ" يُريد: أنّ النحويّين قبلوه، كما جاء وبنوا عليه من حيث هو، فنقول: فأمّا نيابة" فعّال"، فنحو: نجّار، وأمّا نيابة "فاعل"، فنحو: نابل، وأمّا" فَعِل" فمثال نيابته، قولك: طَعِم، أي ذو طعام ولِبَس، أي ذو لباس، ونَهِر: أي المنتسب إلى النهار، وأمّا نيابة" مِفْعال"، فنحو: مِقْوال، أي ذو قول، ومعطار، أي ذات عطر، وأمّا" مُفعيل" فمثال نيابته قولك: ناقة مُحضِير، أي ذات حُضر، وهو العدوّ، وهي مسألة قال بقياسيتها بعض العلماء كالمبرد، وذهب بعضهم إلى حملها على السماع الذي لا يقاس عليه كابن هشام، والسّيوطيّ[٥٢]، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ – صيغة" فَعّال" بفتح الفاء وتشديد العين: من الصيغ الصرفيّة التي عدّها اللغويّون غير قياسيّة التي استعان بها العرب لتأدية معنى النَّسب بدلًا عن صيغة النّسب المعروفة بإضافة ياءي النسب صيغة" فَعَّال" من الثلاثي[٥٣]؛ إذا نسبت شخصًا إلى حرفة يمارسها، أو صناعة يزاولها، كقولك: خَبَّاز، وتَمّار، ونَجّار، لصاحب الخبز، والتمر، والنِّجارة، ومثله: رَجُلٌ لآلٌ لِمَن يبيعُ اللؤلؤَ، وألَّال لِمَن يبيعُ الألية، ويُقصد بها الاحتراف.

قال سيبويه:" هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة، وذلك إذا جعلته صاحب الشيء يزاوله أو ذا الشيء، أمّا ما يكون صاحب الشيء يعالجه فإنه مما يكون"فَعَّالاً"، وذلك قولك: لصاحب الثياب ثَوَّابٌ،

ولصاحب العاج: عَوّاجٌ، ولصاحب الجِمال التي يُنقلُ عليها: جمّالٌ، ولصاحب الحُمُر التي يُعْملُ عليها: حَمّارٌ، ولّلذي يُعالج الصرف: صرّافٌ. وذا أكثر من أن يُحْصَى[٥٤]" ، وهذا النحو إنما يعملونه فيما كان صنعة ومعالجة لتكثير الفعل إذ صاحب الصنعة مداوم لصنعته، فجعل له البناء الدال على التكثير، وهو فعّال بتضعيف العين؛ لأنّ التضعيف للتكثير"[٥٥]، واستشهدوا على ذلك بقول امرئ القيس[٥٦]:

ولـيس بـذي رمـحٍ فيطعَنُنـي بـه وليس بذي سيفٍ وليس بنبّالِ

وقد منع سيبويه القياس على ذلك، واكتفى بالمسموع عن العرب؛ فلا يقال لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب البُر، برّار، ولا لصاحب الشعير، شعّار ولا لصاحب الدقيق: دقّاق[٥٧]، بالرغم من أنّه لما أتى بمثال من" فعّال" بيّن أنّه أكثر من أن يُحصى، وذكر مسألة أخرى وهي أنّه يحتمل التعاقب بين" فعّال" وياءي النسب في قوله:" وربّما ألحقوا ياءي الإضافة، كما قالوا: البَتِّيّ"، أضافوه إلى البَتُوتِ، فأوقعوا الإضافة على واحدِهِ، وقالوا: البتَّات"[٥٨]، وأقول: إذا قلنا: إنّ نَبَّال، وثَوَّاب مثلًا يمكن أن يتعاقبا مع ياءي النسب في: نَبلِيّ، وثوبِيّ، فإنّ هذا ليس بجارٍ على فِعْلٍ، وأنّ سيبويه إنّما يريد اخضاع ما ذُكر لقاعدته التي وضعها؛ لأنّ ياءي النسب في موضع" بَتِّيّ" نادر، والنادر لا يقاس عليه، ودليل ذلك ما أشار إليه في قوله:" ربّما" المقتضية للتقليل.

أمّا مذهب المبرد فهو يرى قياسيّة هذا الضرب من النَّسب؛ لكثرته بشرط دلالته على الحرفة، وقد أفرد له بابًا يمثل ذلك. قال في أوّله:" هذا باب ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النَّسب على ما تدلُّ عليه الياء، وذلك قولك: لصاحب الثياب، ثوّابٌ، ولصاحب العطر عطَّارٌ، ولصاحب البَزّ، بزّازٌ"[٥٩]، ولكي تصحّ هذه النيابة بين ياءي النسب وصيغة" فعّال" فقد قيّده بشرط، وهو تكرير الفعل واكثاره فقال:" وإنّما أصلُ هذا لتكرير الفعل كقولك: هذا رجلٌ ضرّابٌ، ورجلٌ قتّالٌ، أي: يكثر هذا منه، وكذلك، خيّاط، فلّما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فَعْلٌ نحو: بزّاز وعطّار"[٦٠]، فهم يستغنون عن ياءي النّسب ببناء" فعّال" الدال على الكثرة في الفعل والمداومة عليه، وهو ما يناسب الحرفيّ أو المعالج؛ لأنّه ملازم لحرفته، ولما يعالجه، ومداوم عليها[٦١].

أمّا عبد القاهر الجرجانيّ فقد وقف عند مسألة إيجاد بناء من تركيب اسم الجنس المنسوب إليه يستغنى به عن ياءي النَّسب ويعطي الدلالة نفسها فقال مجسدًا ذلك:" اعلم أنّ النَّسب لما كان تغيير معنى الاسم فيجعل الاسم صفة كما ذكرنا بنوا من بعض الأشياء أمثلة على انفرادها من تركب اسم الجنس المنسوب إليه فقالوا في: العاج: عوّاج، وفي الثوب: ثوّاب، وكذا السمّان والقطّان وما أشبه ذلك فهو قريب من قولك مثلا: ضارب من الضرب"[٦٢]، فكما أنّ ضارب هو من جنس الضرب وتركيبه، فإنّ الثوّاب هو من جنس الشيء الذي يؤخذ منه وهو الثياب، كما شاطر الجرجانيّ سيبويه الرأي في عدم جعله هذا البناء في الاستغناء عن ياءي النسب قياسيًّا، معللًا ذلك بأنّ ما كان أصلاً وقاعدةً عامّةً معروفة خير من الاستغناء عنه ببناء آخر فقال في ذلك:"وإنّما كان الغالب أن يدلَّ على النَّسب زيادة تلحق آخر الاسم، كهاشمِيّ وبصرِيّ، لأجل أنّه معنى يعرض، فلحاق زيادة كاف ومغن عن استئناف بناء"[٦٣]، وفي نصٍّ آخر أشار إلى ذلك مستدلًّا على ذلك بعدد من الأمثلة فقال

إنّ:"عوّاجًا بمنزلة عاجيّ بأنّهم قالوا: بتّات وبتيّ للذي يبيع البتوت، فهذا قريب من قولهم: أحمر حمراء، في أنّ المؤنث استوعنف له صيغة نحو: هاشميّ أكثر من نحو: عوّاج"(٦٤).

ونبّه الجرجانيّ إلى تقييد هذا البناء والاستغناء به عن ياءي النّسب بالكثرة والمداومة حتّى تكون له منزلة الحرفة من العمل، ولا يستعمل هذا البناء لِمَن لا يداوم عليه فقال: " إنّ الشعّاب هو بمنزلة قولهم: الخبّاز والقصّاب، في أنّ لفظ التكثير يؤتى به، لأجل الدلالة على أنّ الرجل قد اتّخذ ذاك حرفة، وليس في العادة أن يجلس الرجل على حانوت فتقدَّم إليه القدور الصحيحة فيكسرها فيسمى شعّابًا لذلك"(٦٥)، وتابعه أبو حيّان في عدم قياسيّة هذا البناء وجعله موقوفًا على السماع(٦٦).

وذكر الرضيَّ أنَّ" فعّالا" في المبالغة أصلًا " لفعَّال" التي يراد بها النّسب، وفعَّال الذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلّا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه(٦٧)، ويرى ابن يعيش أنَّ هذا البناء:" أكثر من أن يحصى كالعطَّار والنقَّاش..."(٦٨)، ولم يخرج أبو البقاء العكبريّ عمّا أجمع عليه العلماء في هذا الباب، غير أنّه ذكر صيغةً واحدةً يمكن أن نستغني بها عن ياءي النّسب، بقوله:" والذي زادته العرب دلالة على النسب شيئان: أحدهما تشديد العين وذلك في الصّنائع نحو بزّاز وعطّار، والثّاني: ياء مشدّدة في آخر الاسم"(٦٩) يفهم من كلامه أنّه يجوّز الاستغناء بها عن صيغة النسب القياسيّة، ولكن هذه الصيغة قد تلتبس بما جاء لمعنى المبالغة كسبّاق وطعّان، وللتّفريق بين هذه الصّيغ فقد قالوا: ألاّ يكون لما جاء دالاً على النّسب فِعْل ولا مصدر، نحو نبّال وبغّال.

قال ابن منظور:" يقال: رَجُلٌ تَامِرٌ... أي: ذو تمرٍ، وقد يكون من قولك: تَمَّرتُهم فأنا تامِرٌ، أي أطعمتهم التَّمر. والتَّمَّارُ: الذي يبيع التَّمر، والتَّمرِيُّ: الذي يُحِبُّهُ، والمُتْمِرُ: الكثير التمر"(٧٠)؛ وتابعه أبو حيّان بقوله:" واستغنوا غالبًا عن ياء النسب بالبناء على فَعَّال من لفظ المنسوب إليه في الحِرفِ والصنائع، قالوا: خَبَّاز، وقَزَّاز، وعَوَّاج، ولأَّل"(٧١)، ولكنّه عاد محاولًا إبعاد القياسيّة عن هذه الصيغة بقوله:" وقالوا: زجَّاجيّ، وعاجِيّ، ولُؤلُؤيّ"(٧٢).

وأعتقد أن ما ذهب إليه ابن منظور يمكن القياس عليه في هذا الضرب من النَّسب؛ وذلك لكثرته في اللغة ولما له من فضل تمييز في الدلالة بين معنيين مختلفين في النَّسب.

أمّا المحدثون فقد قاسوا هذا الضرب من النَّسب متبعين رأي المبرد، فيقال: زجّاج لمن يزاول مهنة الزجاج، في حين يُقال: بابٌ زجاجيٌّ؛ ليدلّ على أنّه مصنوع من الزجاج، فهناك فرق كبير في المعنى بينهما؛ إذ لا نستطيع أن ننسب إلى مَن يزاول المهنة على القياس، فنقول: رجلٌ زجاجيٌّ، فلو فُعِلَ ذلك لالتبس الأمر واختلط بالمنسوب إلى الزجاج؛ إذ يُقال لصانع الزجاج، فيحين يُقال للشيء المصنوع من الزجاج: زُجاجيٌّ، بالإضافة إلى ورود ذلك بكثرة عن العرب.

يقول عباس حسن في حديثه عن: حدَّاد، ونجَّار، وعطّار، وغيرها:" كثر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة: فَعَّال للدلالة على النسب- بدلًا من يائه- وكثر في الحِرفِ، فقالوا: حدَّاد؛ لمن حِرفته:

الحِدادة... والأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياس هذا في النَّسب إلى الحِرفِ؛ لأنَّ الكثرة الواردة منه تكفي للقياس"(٧٣).

وبعد أن اطلعنا على آراء علمائنا المتأخرون في استعمال هذه الصيغة نراهم يقدمون رجلًا ويؤخرون أخرى خوفًا من أن يخرجوا عمّا سار عليه أسلافهم ولا يعلنون عمّا يدور في صدورهم مثلما فعلها المبرد؛ لذلك أقول: ما دامت هذه الصيغة تؤدي معنى النّسب ويمكن القياس عليها فما الداعي لنكران عدم قياسيتها.

ب ـ صيغة" فَاعِل": هي من الصيغ غير القياسيّة عند اللغويّين أيضًا، وقد استعملتها العرب لتأدية معنى النّسب، نحو: حائِك، وكاتِب، طاعِمٍ ، ولابِنٍ ، ودارِعٍ، ونابِلٍ، وتامِرٍ، وكاسٍ، وناعِلٍ، يُرادُ به صاحب حياكة، وكتابة، وطعامٍ، ولبنٍ، ودرعٍ، ونبلٍ، وتمرٍ، وكساءٍ، ونعلٍ، ويُقصد بها صاحب الشيء، كقوله تعالى في سورة [يس:٥٥]،" فبالألف أصحاب فاكهة، كما يقال: لابِنٌ، وتامِرٌ، وشاحِمٌ"(٧٤).

قال سيبويه:" أمّا ما يكون ذا شيء، وليس بصنعة يعالجها، فإنّه مِمّا يكون "فاعلًا"..."(٧٥)، وقد تابعه المبرد في ذلك قائلًا:" فإن كان ذا شيءٍ، أي: صاحب شيء بُني على" فاعل"... فقلت: رجلٌ فارِسٌ، أي صاحبُ فرسٍ، ورجلٌ دارعٌ، ونابِلٌ وناشِبٌ، أي: هذا آلته" (٧٦) وقد استشهد ابن جِنّيّ بقول امرئ القيس(٧٧):

نَطْعَنُهُمْ سُلْكَى وَمَخْلُوجَةً كَرَّك لَأُمَيْنَ عَلَى نَابَلِ

أي على ذي النبل.

أمّا الجرجانيّ فقد نقل قول الخليل(٧٨) في الصفات التي تجري على المؤنث من غير هاء في أنه" إذا قيل: امرأة طالق وحائض، كان على معنى النّسب كأنّه قيل: امرأة ذات حيض وذات طلاق، أي قد عرفت بذلك، كما تقول: رامح ونابل بمعنى ذو رمح ، ونبل، ولا يكون محمولا على الفعل"(٧٩).

كما عودنا عبد القاهر الجرجانيّ في تناوله للمسائل الصرفيةّ فقد كان له موقف من دلالة اسم الفاعل على النَّسب مؤيدًا به للخليل، وشارحًا ومعللًا ومفسرًا له، فبيَّن أنّ اسم الفاعل إذا قُصِد به النَّسب، ففي هذه الحالة يترك فيه التأنيث في الأغلب، وقد يجوز فيه التأنيث أيضًا وضرب مثالًا على ذلك قولهم: عيشة راضية، والمعنى ذات رضى، ومنه قول الشاعر(٨٠):

لقد عَيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشِرَه أناشرَ لا زالت يمنيك آشِرَة

أي ذات اشر (٨١).

وباستيعاب مطلق من الجرجانيّ لدلالة اسم الفاعل على النسب، فقد أجملَ القول في ذلك مجسِّدًا ذلك على وجهين هما:

١-أن يجري على الفعل من وجه، وذلك أن اسم الفاعل الكائن في تقدير النَّسب يزول منه معنى الحال والاستقبال، فلا يجوز أن تقول: مررتُ بامرأةٍ حائض غدًا كما لم يجز أن تقول: مررتُ بامرأةٍ ذات حيض غدًا.

٢-ألّا يجري على الفعل، فهو أنّك إذا قلت مررتُ بامرأةٍ طالق، كان في اللفظ جاريًا على تطلق، وإن لم يكن المعنى جاريًا عليه مفيدًا ما يفيده(٨٢).

ولكي تكتمل هذه الدلالة في اسم الفاعل فقد تحدّث حول مسألة الحاق علاقة التأنيث في اسم الفاعل الدالّ على النَّسب مُبيّنًا أنّه إذا لم يجر على الفعل من جهة المعنى لم يلحق علامة التأنيث ليخالف ما يجري على الفعل لفظا ومعنى(٨٣). ثم يتبع ذلك باستشهاد بآيتين من القرآن الكريم حاملًا إحدهما بالقياس على الأخرى ليؤكد ما ذهب إليه فقال:" ومَنْ قال: مرضعة وحائضة مع معنى النَّسب كقوله سبحانه في سورة [الحج:٢]، ألا ترى أنَّ المعنى تذهل كل ذات ارضاع لقوله تعالى في سورة [الحج: ٢]، أنَّثَ لأجل أنّه جارٍ على الفعل لفظًا(٨٤)؛ ليختم كلامه في هذه المسألة مبينًا أن الأكثر في كلام العرب وما سمع عنهم هو ترك التأنيث فعزا السبب في ذلك؛ ليحصل الفرق بين ما يجري على الفعل لفظًا ومعنى وما لا يجري عليه لفظًا، وذاك أنّهم لا يلتزمون التأنيث بل يقال: مرضع ومرضعة جميعًا، وكيف تصرف الأمر، فالأول أكثر أعني طالق وطامث وطاهر وحائض بغير هاء(٨٥).

وذلك أنَّ الغالب في الصفات المختصة بالإناث إن لم يُقصَد بها معنى الفعل ألّا تلحقها التاء لتأديتها معنى النَّسب؛ وذلك لأمن اللبس مع ما وصف في التذكير(٨٦).

وللفائدة فقد أشرتُ إلى العلاقة بين دلالة صيغة" فعّال" ودلالة صيغة" فاعِل" على النَّسب فقد تردد في كتب اللغويّين شاهدان من الشعر على ذلك الأول قول الحطيأة(٨٧):

وغَرَرْتَني وَزَعَمْتَ أنّكَ لابِنٌ في الصيفِ تامِرْ

أي: تَسْقي الناس اللبنَ وتُطْعِمُهم التَّمرَ، وغيرُه، يقول:"لابِنٌ" بمعنى: ذو لبنٍ،" وتامِرٌ" بمعنى: ذو تمرٍ، وقول امرئ القيس(٨٨):

وليسَ بذِي رُمْحٍ فيطْعُنَني بهِ وليسَ بذِي سَيْف وليسَ بِنَبَّالِ

قال المبرد في تعليقه عليهما: "فإنّه كان حقَّه أن يقول: وليس بِنَابِل، ولكنّه كثر ذلك منه ومعه"(٨٩)، وقد فرَّقَ حُذاق النحويّين بين دلالة فاعل وفعّال على النَّسب فقالوا: الباب فيما كان ذا شيء وليس بصفة يعالجها أن يجيء على فاعل؛ لأنّه ليس فيه تكثير كقولنا لذي الدرع: دارِع، ولذي النبل: نابِل، ولذي التمر واللبن: تامر ولابن (٩٠)؛ فنقول: نابِل، إذا كان صاحب شيء من غير مزاولة وكثرة معالجة، أمّا لصاحب الحرفة والكثرة والمداومة فيه فنقول له: نبّال. قال الشريف المرتضى(٩١):

ولي صاحب لا يصحب الضيم ربّه له في دماء الدّارعين قِراب

فدلّت كلمة" الدارعين" ومفردها" دارِع" على النَّسب، أي: صاحب درع، ودلَّ" دارع" على الثبوت؛ لأنّ معنى النَّسب في اسم الفاعل قد أخرجه من الدلالة على التجدّد والحدوث إلى الدلالة على الثبوت(٩٢).

ت- صيغة" فَعِل": بفتح فكسر، وتأتي هذه الصيغة أيضًا لتأدية معنى النَّسب مقصودًا به معنى" صاحب كذا"، كقولهم: رَجُلٌ طَعِمٌ، ولَبِسٌ، وعَمِلٌ، أي ذو طعامٍ، ولباسٍ، وعمَلٍ. قال الخليل:" إنّهم يريدون الإضافة، ويستدلُّ على ذلك بقولهم: رجلٌ عَمِلٌ، وليس معناه المبالغةُ، إلّا أنّ الهاء تدخلهُ، يعني: فَعِلٌ"[٩٣]، وقال سيبويه:" وقالوا: نَهِرٌ، وإنّما يريدون نَهَارِيٌّ فيجعلونه بمنزلة عَمِل، وفيه ذلك المعنى. وقال الشاعر:

لستُ بِلَيْلِيٍّ ولكِنِّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أَبْتَكِرُ

فقولهم: نَهِرٌ في نَهَارِيٌّ يدلُّ على أنَّ عملًا كقوله: عَمَليٌّ؛ لأنّ في عَمِلٍ من المعنى ما في نَهِرٍ"[٩٤]، "وقالوا: رجلٌ حَرِحٌ، ورجلٌ سَتِهٌ، كأنّه قال : حِرِيٌّ، واسْتِيٌّ"[٩٥].

وهنا نلاحظ كيف أنّ سيبويه، وابن السراج يحاولان لي القواعد لكي تعمم القواعد التي طرحوها.

ث- صيغة" مِفْعال"و" مِفْعِيل": قد يُستغنى بهاتين الصيغتين عن ياءي النّسب، مثل: رَجُل مِقْوال، أي ذو قولٍ، وامرأة مِضحاك، أي ذات ضحك[٩٦]، وامرأةٌ مِعْطِير، ومِنْشِير، ناقة مِحْضِير، أي: ذات عطر، وذات أشر، وذات حضر، وهو الجري[٩٧].

قال أبو حيّان:" وهذا كلّه موقوف على السماع"[٩٨]، وقد تقدّم رأي المبرد في جواز قياس" فَعّال". قال الغلاييني:" وهذه الأوزان في النّسب سماعيّة، ولكنّها واردة بكثرة؛ فأشبهت أن تكون قياسيّة، وقد ذهب المبرد إلى أنّها قياسيّة، وليس ببعيد أن تكون قياسيّة"[٩٩].

ولعلّ الأخذ برأي المبرد أولى-في اعتقادي-، لما فيه من عدم تحجير اللغة؛ فمنع القياس على ما هو مسموع بكثرة عن العرب لا يعطي مستعمل اللغة فسحة استعمالها، خاصّة في هذا العصر ذي المعارف والعلوم النّي ما تنفك تتزايد تزايدًا كبيرًا؛ فتكثر فيه الحاجة إلى استعمال مثل هذه الصيغ وغيرها.

الخاتمة

وبعد أن استطردتُ ما تطرَّقَ له علماؤنا الأجلاء تبيّن لي ما يأتي:

١- أنّ النِّسبة أو النَّسب في العربيّة هي جزئيّة من أجزاء الإضافة كانت مقصديتها في البدء العاقل كما بيّن ذلك الخليل وسيبويه الغرض منها التوضيح والتخصيص من طريق إلحاق الياء المشدّدة بآخر الاسم، وعندئذ تُحدث أثرها في بنية الكلمة وفي دلالاتها المعنويّة والبلاغيّة . لكن هذه القواعد لم تجرِ على العاقل فقط بل تعدّته إلى غيره، مثل: كرسيّ، وبردِيّ، وعشرينيّ، وثلاثينيّ، وأربعينيّ .

٢- نصَّ اللغويّون، والمعجميّون على كون الهاء للنَّسب والجمع، نحو: الأزارقة جمع" أَزْرَقِيٍّ"، والمهالبة جمعُ" مُهَلَّبِيٍّ"، ومثلها المناذِرة، المسامعة، ولكن لم يقل بقياسيتها إلّا القليل منهم.

٣- لم تكن لاحقة الياء المشدّدة اللاحقة الوحيدة التي دلّت على النسب؛ وإنّما كانت هناك صيغ أُخرى إفادت هذا المعنى، ودلّت عليه، نحو:" فَعَّال" وتكثُر في أصحاب الحِرف، والمُدِيم عليها كالتَّمَّار والنَّجَّار، و" فاعِل" التي

تدلُّ على صاحب الشيءِ، نحو قولنا: دارع لذي الدروع، وطاعم لذي الطعام، وكاسٍ لذي الطعام، وتامر ولابن لصاحب التمر وصاحب اللبن فإن كان يديم بيعهما فهو: تمَّار، ولبَّان، وحائض لذات الحيض، وطالق لذات الطلاق، و" مِفْعَال" نحو: مِقْوال ومِفْضَال.

٤- تبدى لي أنّ دراستهم لموضوع النّسب اقتصر على تعليل الوصف بالرأي المستنبط، وسبب هذا الالتزام يرجع إلى انبهار النحويّين واللُّغويّين العرب بقواعد كتاب سيبويه كما يتضح من قول المازنيّ:" إذا قال العالم قولًا متقدمًا فللمتعلم الاقتداءُ به ولانتصار له، والاحتجاج لخلافه إنْ وَجَدَ لذلك سبيلًا"(١٠٠)، وحرص معظمهم على تحقيق الهدف التعليميّ في مؤلفاتهم بدل تفسيرها بمبادئ عامّة مسطَّرة من قبل، ولم يلتفتوا إلى قول الخليل بن أحمد الفراهيديّ مؤسس هذا المنهج في الدرس اللُّغويّ التراثي:" اعتللت أنا بما عندي أنَّه عِلَّة لما علَّلْته منه، فإن أصبت العلة فهو الذي التمست .... وإن سنح لغيري علَّةٌ لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعول فليأت بها"(١٠١).

٥- لا أرى في منهجهم أنَّ هناك نقصًا في معطيات العربيّة وإنَّما هذا النقص حاصلٌ في الذهن إمّا بسبب قلّة الاطلاع على كلّ كلام العرب. قال أبو عمرٍو بن العلاء:" ما انتهى إليكم ممّا قالتِ العربُ إلّا أَقَلَّهُ، ولو جاءَكُم وافرًا لجاءكُم علمٌ وشعرٌ كثير"(١٠٢)، وإمّا بسبب التطبيق الحرفيّ لما جاء في كتاب سيبويه ودفاع اللغويّين عن مبدأ التعميم الذي يفيد ما صحّ منه في النّسب يحتمل أن يكون قاعدة لكل ما قيل على لسان العرب.

٦- وأَخْلص من هذه الدراسة إلى أنّ النسب جزء من ظاهرة عامّة ألا وهي ظاهرة الإضافة، وأنّ النّسب لا يقتصر على لاحقة الياء المشدّدة في تأدية معناه وعمله وإنّما هناك صيغ صرفيّة نقلت من أبوابها وأدّت هذه المهمة، وهي شائعة وكثيرة في لغة العرب، ولا يمكن اخضاعها للقاعدة العامّة، ويمكن القياس عليها.

الهوامـــــــــــش:

(١) الكتاب: سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر(ت١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م: ٣٣٥/٣.

(٢) الكتاب: ٣٣٥/٣.

(٣)انظر: الكتاب: ٣٣٥/٣، والمقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م: ١٣٣/٣، والتكملة من الإيضاح العضديّ: أبو عليّ الحسن بن احمد الفارسيّ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، عمادة شئون المكتبات، ١٩٨١م:٧٥/٢.

(٤)انظر:المفصل في صنعة الاعراب: الزمخشريّ ، تقديم: علي أبو ملحم ، بيروت، دار الهلال، ٢٠٠٣م:٢٥٩، وشرح شافية بن الحاجب: رضيّ الدّين محمد بن الحسن الاستراباذيّ النحويّ(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م: ١٣٣.

(٥) انظر: الكتاب:٣٣٥/٣، ومدخل إلى دراسة الصرف العربيّ على ضوء الدراسات اللغويّة المعاصرة: مصطفى النّحّاس، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٩٨١م: ١٦٦.

(٦) انظر: فقه اللغة والخصائص العربيّة: محمد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م:١٥٠.

(٧) انظر: القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م:١٤٠(نسب).

(٨) انظر: لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقيّ المصريّ، بيروت، دار صادر، ١٩٩٧م: ٧٥٥/١(نسب).

(٩) انظر: اصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٥٦م: ٣٣، والأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، (د.ت): ١٣٢.

(١٠) انظر: التعريفات: عليّ بن محمد الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣١ه=٢٠١٠م:٢٦ ، والمفصل في صنعة الاعراب: ٢٠٦، وشرح المفصل موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش النَّحويّ (ت٦٤٣ه)، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السَّيّد سَيّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة – مصر، (د. ط)، (د.ت): ١٤٥/٥.

(١١) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ: أحمد بن محمد الفيوميّ، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م: ٣١٦(نسب).

(١٢) انظر: شرح المفصل:١٤١/٥.

(١٣) انظر: الخصائص أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م:١٨٤/١-١٨٥.

(١٤) شرح شافية ابن الحاجب:٥/٢.

(١٥) كتاب العين: أبو عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزوميّ، وإبراهيم السامرائيّ، مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٨ ه= ١٩٨٨م: ١٥٠/٦ ، وانظر :١٩٥/١ ، ٢٤٧/٢ ، ٣٩/٤ ، ١٨٤/٧ ، ٤٦٧ ، ٤٦٢/٨ .

(١٦) الكتاب: ٣٣٥/٣ .

(١٧) انظر: معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٣ه= ٢٠٠٢ م:٢٣١/١، ٢٥٥/١، ٢٧٧/١، ٢٩٠/١، ٣٥٨/٢.

(١٨) معاني القرآن للفراء: ١٥١١٥٢/٣

(١٩) معاني القرآن للفراء: ٣٣٤/١-٣٣٥.

(٢٠) انظر: معاني القرآن للأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط٢،١٤٣١ه- ٢٠١٠ م:٢/ ٥٦١.

(٢١) انظر: معاني القرآن للأخفش:٤٦٢/٢.

(٢٢) انظر: معاني القرآن للأخفش:٣٩٠/١.

(٢٣) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٨/١.

(٢٤) انظر: المقتضب: ١٣٣/٣، والأُصول في النَّحو: أبو بكر محمد بن سهيل بن السَّرَّاج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م: ٦٣/٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب: أوي حيَّان الأَندلسيّ(٧٤٥ه)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ه-١٩٩٨م:٥٩٩/٢.

(٢٥) انظر: التكملة: ٢٣٤-٢٤٩، ٢٥١، والمنصف لكتاب التَّصريف: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ه)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٣ه-١٩٥٤م: ١٤٥/١، ١٦٣، ١٧٢/٢-١٧٩، ١١٤/٣، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السَّيُوطيّ(ت٩١١هـ)، تحقيق : أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط ٢ ، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٧م: ١٤٥/٦.

(٢٦) انظر: الوسيلة الأدبيّة: حسين المرصفيّ، تحقيق: عبد العزيز الدسوقيّ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م:١٢٠/١ ، وتيسر النحو: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م:٣٧-٣٨ ، ١٤٩.

(٢٧) المقرب ابن عُصْفُور الاشبيليّ(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: عبد الستار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، ط١، مطبعة العانيّ، بغداد،١٩٧١م:٤٠٨، وشرح جمل الزجاجيّ: ابن عصفور الاشبيليّ(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.صاحب أبو جناح ،دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر،١٤٠٠هـ=١٩٨٠م: ٣٠٩/٢.

(٢٨) ديوان العجاج، تحقيق: عزة حسن، بيروت، ١٩٧٠م:٣١٠، وانظر: المقرب :٤٠٨، وشرح جمل الزجاجيّ : ٣٠٩/٢

(٢٩) ديوان الشريف المرتضى: محمد بن الحسين(٤٠٦ه)، تحقيق: رشيد الصفار، راجعه: مصطفى جواد، تقديم: محمد رضا الشبيبيّ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٨م: ٨/١.

(٣٠) انظر: لسان العرب:١٧٤/٩ (شرف) .

(٣١) ديوان الشريف المرتضى: ١٣/٢ .

(٣٢) انظر: المهذب في علم التصريف:د. هاشم طه شلاش، د. صلاح مهدي الفرطوسيّ، مطابع بيروت الحديثة، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م: ٣٧٦ ، ومعاني الأبنية في العربيَّة: فاضل صالح السامرائيّ، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ١٩٨٠م ،(د.ط): ١٧٢.

(٣٣) انظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٤٧

(٣٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق: د.موسى بناي العلايليّ، مطبعة العانيّ، بغداد، ١٩٨٢م: ٥٨٧/١ ، والكنّاش في فنّي النَّحو والصَّرف: أبو الفداء عماد الدِّين إسماعيل بن الأفضل الأيوبيّ(ت٧٣٢ه)، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت،(د.ط)، ١٤٢٥ه=٢٠٠٤م : ٣٦٥/١.

(٣٥) الكتاب: ٦٢٠/٣-٦٢١.

(٣٦) انظر: الكتاب: ٦٢١/٣.

(٣٧) انظر: الكتاب: ٦٢١/٣.

(٣٨) انظر: الكامل في اللُّغة والأدب: أَبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمُبرِّد النحويّ (ت٢٨٥ه)، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، ط١، ١٤٢٥ه- ٢٠٠٦م: ٩٧، ١٦٠.

(٣٩) انظر: مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب لأبي محمد مكي بن أَبي طالب القيسيّ(ت٤٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث،(د. ط)، ١٩٧٥ م:٦١٩/٢.

(٤٠) المقتصد في شرح التكملة: عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر- سلسلة كتب التراث ١٩٨٢م: ١٢٦ .

(٤١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٥/٢ .

(٤٢) البيت بلا نسبة في اللُّباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن عليّ بن عادل الدمشقيّ الحنبليّ(ت بعد٨٨٠هـ) تحقيق وتعليق: عادل احمد عبد الموجود، وعليّ محمود معوض ومحمد سعد رمضان حسن، ومحمد المتولي الدسوقيّ حرب، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، (د. ط)، ١٩٩٨م: ٨|٤١١.

(٤٣) انظر: المهذب في علم التصريف: ١٨٧، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثيّ، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٣م: ٢٢٧.

(٤٤) انظر: معجم البلدان: شهاب الدِّين أَبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحَمويّ الروميّ البغداديّ(ت٦٢٦ه)، طهران، منشورات مكتبة الأسديّ، ١٩٦٥م:١|٣٦٧، ٢|٢٧٠، ٥|٩٦.

(٤٥) الكتاب:٣٣٧/٣، وانظر: أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، حققه وضبط غريبه، وشرح أبياته: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،٢٠٠٩م:١٦٩، والخصائص: ٤٧١/١.

(٤٦) ديوان المتنبي:٢٤٦/٤ .

(٤٧) التعليقة على كتاب سيبويه: أبو عليّ الفارسيّ(ت٣٧٧ه)، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزيّ، الرياض، ط١، ١٤١٤ه- ١٩٩٤م:١٥٤/٣-١٥٥.

(٤٨) الخصائص:٨٩/٢.

(٤٩) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب:٦٣٤/٢-٦٣٥.

(٥٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبريّ(ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عليّ البجاويّ، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه: ٣١٦/١.

(٥١) ألفية ابن مالك: محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، مطبعة كرم ومكتبتها:٧١.

(٥٢) انظر: البنية المقطعية في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ: عصام أبو سليم ، العدد ٣٢ ، ١٩٨٧م :٧٧.

(٥٣) انظر: الايضاح في شرح المفصل: ٦٠٦/١.

(٥٤) الكتاب: ٣٨١/٣ .

(٥٥) شرح المفصل: ١٣/٦.

(٥٦) ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤م:١١١ .

(٥٧) انظر: الكتاب: ٣٨٢/٣ .

(٥٨) الكتاب:٣٨١/٣.

(٥٩) المقتضب: ١٦١/٣، وانظر: الأصول في النحو: ٨٣/٣ ، وشرح المفصل: ١٣/٦، والمقرب:٥٤/٢ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب:٦٣٣/٢.

(٦٠) المقتضب: ١٦١/٣ ، وانظر: درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن عليّ الحريريّ، أعادت طبعه بالاوفست مكتبة المثنى ببغداد (د. ت):٨٩.

(٦١) انظر: التكملة: أبو عليّ الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨١م: ٢٥٧

(٦٢) المقتصد في شرح التكملة:٦٧ .

(٦٣) المقتصد في شرح التكملة:٦٧.

(٦٤) المقتصد في شرح التكملة:٦٧.

(٦٥) انظر: المقتصد في شرح التكملة:١٣٢.

(٦٦) انظر: ارتشاف الضرب:٢٠١/١ .

(٦٧) انظر: شرح الشافية ابن الحاجب:٨٥/٢ .

(٦٨) شرح المفصل:١٣/٦ ، وانظر: معاني الأبنية في العربية : ١٧٣-١٧٤ .

(٦٩) المتبع في شرح اللّمع: ابن برهان العكبريّ، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٨٤م: ٦٦٦/٢ .

(٧٠) لسان العرب: ٩٣/٤(تمر).

(٧١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٦٣٣/٢.

(٧٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٦٣٣/٢.

(٧٣) النحو الوافي: عباس حسن، مكتبة المحمديّ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: ٥٦٠/٤-٥٦١، وانظر: مجلة مجمع اللغة العربيّة الملكيّ، قرار فعّال للنسبة إلى شيء، العدد (١)، الطبعة الأميريّة ببولاق القاهرة، ١٩٣٤، الجلسة، ٢٦: ٣٥.

(٧٤) البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ)، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ أحمد معوّض وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ٢٠١٠م: ٣٢٧/٧..

(٧٥) الكتاب : ٣٨١/٣ ـ ٣٨٢ ، وانظر شرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٨/٢ ، والتطبيق الصرفيّ: عبده الراجحيّ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣م: ١٣٣ .

(٧٦) المقتضب: ١٦٢/٣-١٦٢، وانظر: المخصص: أبو الحسن علي بن اسماعيل الضرير، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، ذخائر التراث العربيّ، المكتب التجاريّ للطباعة والتوزيع والنشر –بيروت(د. ت): ٦٩/١٥ .

(٧٧) الخصائص: ٣٣٣/٢، ٣٨٦، وفي ديوان امرئ القيس: ١٢٠: لَفْتَكَ لَأَمَيْنَ عَلَى نَابِلِ.

(٧٨) انظر: الكتاب: ٣٨٣/٣-٣٨٤ ، والمقتصد في شرح التكملة: ١١٥.

(٧٩) المقتصد في شرح التكملة: ١١٥ .

(٨٠) الخصائص:١٨٣/١، ووانظر: الاقتضاب في شرح ادب الكتاب: ابن السّيد البطليوسيّ، تحقيق: عبد الله البستاني، المطبعة الادبية- بيروت:١٦٠، والأضداد في اللغة: د. محمد حسين ال ياسين، مطبعة المعارف، بغداد،ط١،١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م:١٢٨.

(٨١) انظر: المقتصد في شرح التكملة: ١١٥ ، المقتصد في شرح الايضاح:٧٢٢/٢ .

(٨٢) انظر: المقتصد في شرح التكملة: ١١٥ .

(٨٣) انظر: المقتصد في شرح التكملة:١١٥، وأدب الكاتب:١٧٦-١٧٧ .

(٨٤) المقتصد في شرح التكملة:١١٥.

(٨٥) انظر: المقتصد في شرح التكملة:١١٥ .

(٨٦) انظر: أدب الكاتب:١٧٦، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله بن مالك(٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ =١٩٦٧م:٢٥٤، ومعاني الأبنية:٥٣-٥٥ .

(٨٧) ديوان الحطيأة(ت٥٩ ، أو ٦٠ه) ، اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط ٢ ، ١٤٢٦ه= ٢٠٠٥ م: ٢٣ ، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب : ٣٨١/٣ ، والمبرد في المقتضب: ١٦٢/٣ ، وابن جني في الخصائص: ١٨٣/١.

(٨٨) ديوان امرئ القيس:١٠٥ ، وانظر: الكتاب:٩١/٢ ، والمقتضب: ١٦٢/٣ .

(٨٩) المقتضب: ١٦٢/٣ .

(٩٠) انظر: المخصص: ٦٩/١٥ .

(٩١) ديوان الشريف المرتضى: ٥١/١ .

(٩٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: محمد بن عليّ الصّبّان(ت١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد للعلامة العينيّ، تحقيق: عبد الحميد الهنداويّ ، دار زين العابدين، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م: ٧٣٤/٤.

(٩٣) الأصول في النحو:٨٤/٣.

(٩٤) الكتاب: ٣٨٤/٣-٣٨٥.

(٩٥) الأصول في النحو:٨٤/٣.

(٩٦) انظر: الكتاب: ٣٨٤/٣.

(٩٧) انظر: أدب الكاتب:١٧٦، وارتشاف الضرب من لسان العرب:٦٣٤/٢.

(٩٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب:٦٣٤/٢.

(٩٩) جامع الدروس العربيّة: مصطفى الغلاييني، المراجعة والتّنقيح: عبد المنعم خفاجي، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، ط٢٨ ، ١٤١٤ه= ١٩٩٣م:٨٣/٢.

(١٠٠) أبو عثمان المازنيّ ومذاهبه في الصرف والنحو: د.رشيد عبد الرحمن العبيديّ ،مطبعة سلمان الأعظميّ، بغداد ،١٩٦٩م: ٣٦.

(١٠١) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ، ط٢، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م:٦٦.

(١٠٢) مفاتيح العلوم: الخوارزميّ(ت٣٨٧هـ)، تحقيق:إبراهيمالأبياريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت: ١٧٤.

المصادر والمراجع

*أبو عثمان المازنيّ ومذاهبه في الصرف والنحو: د.رشيد عبد الرحمن العبيديّ ،مطبعة سلمان الأعظميّ، بغداد ،١٩٦٩م.

*أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثيّ، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٣م .

*ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيَّان الأندلسيّ(٧٤٥ه)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ه-١٩٩٨م .

* أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، حققه وضبط غريبه، وشرح أبياته: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،٢٠٠٩م.

* اصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٥٦م

*الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، (د.ت).

*الأُصول في النَّحو: أبو بكر محمد بن سهيل بن السَّرَّاج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

* الاقتضاب في شرح ادب الكتاب: ابن السِّيد البطليوسيّ، تحقيق: عبد الله البستاني، المطبعة الادبية-بيروت:١٦٠، والأضداد في اللغة: د. محمد حسين ال ياسين، مطبعة المعارف، بغداد،ط١٣٩٤،١هـ= ١٩٧٤م.

* ألفية ابن مالك: محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسيّ، مطبعة كرم ومكتبتها.

* الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق: د.موسى بناي العلايليّ، مطبعة العانيّ، بغداد، ١٩٨٢م.

* الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ، ط٢، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

* البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ)، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ أحمد معوّض وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ٢٠١٠م.

* البنية المقطعية في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ: عصام أبو سليم ، العدد ٣٢ ، ١٩٨٧م.

* التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبريّ(ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عليّ البجاويّ، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه.

*تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله بن مالك(٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ =١٩٦٧م.

* التطبيق الصرفيّ: عبده الراجحيّ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣م.

*التعريفات:عليّ بن محمد الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣١ه=٢٠١٠م .

* التعليقة على كتاب سيبويه: أبو عليّ الفارسيّ(ت٣٧٧ه)، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزيّ، الرياض، ط١، ١٤١٤ه-١٩٩٤م.

* التكملة: أبو عليّ الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨١م.

* التكملة من الإيضاح العضديّ: أبو عليّ الحسن بن احمد الفارسيّ، تحقيق (حسن شاذلي فرهود)، جامعة الرياض، عمادة شئون المكتبات، ١٩٨١م.

* تيسر النحو: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.

* جامع الدروس العربيّة: مصطفى الغلاييني، المراجعة والتّنقيح: عبد المنعم خفاجي، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، ط٢٨ ، ١٤١٤ه= ١٩٩٣م.

* الخصائص أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م.

* حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: محمد بن عليّ الصّبّان(ت١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد للعلامة العينيّ، تحقيق: عبد الحميد الهنداويّ ، دار زين العابدين، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.

* درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن عليّ الحريريّ، أعادت طبعه بالاوفست مكتبة المثنى ببغداد (د. ت).

* ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤م.

* ديوان الحطيأة(ت٥٩ ، أو ٦٠ه) ، اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط ٢ ، ١٤٢٦ه= ٢٠٠٥ م.

* ديوان الشريف المرتضى: محمد بن الحسين(٤٠٦ه)، تحقيق: رشيد الصفار، راجعه: مصطفى جواد، تقديم: محمد رضا الشبيبيّ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٨م.

* ديوان العجاج، تحقيق: عزة حسن، بيروت، ١٩٧٠م.

*شرح جمل الزجاجيّ: ابن عصفور الاشبيليّ(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.صاحب أبو جناح ،دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر،١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

*شرح شافية ابن الحاجب: رضيّ الدّين محمد بن الحسن الاستراباذيّ النحويّ(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

*شرح المفصل:موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش النَّحويّ (ت٦٤٣ه)، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السَّيِّد سَيِّد أَحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة – مصر، (د. ط)، (د.ت).

* فقه اللغة والخصائص العربيّة: محمد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م.

*القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

* الكامل في اللُّغة والأدب: أَبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمُبرِّد النحويّ (ت٢٨٥ه)، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، ط١، ١٤٢٥ه- ٢٠٠٦م .

*الكتاب سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر(ت١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

* كتاب العين: أبو عبد الرَّحمن الخليل بن أَحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزوميّ، وإبراهيم السامرائيّ، مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٨ ه= ١٩٨٨م.

*الكَنَّاش في فنِّي النَّحو والصَّرف: أبو الفداء عماد الدِّين إسماعيل بن الأَفضل الأَيوبيّ(ت٧٣٢ه)، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت،(د.ط)، ١٤٢٥ه=٢٠٠٤م.

*اللُّباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن عليّ بن عادل الدمشقيّ الحنبليّ(ت بعد٨٨٠هـ) تحقيق وتعليق: عادل احمد عبد الموجود، وعليّ محمود معوض ومحمد سعد رمضان حسن، ومحمد المتولي الدسوقيّ حرب، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، (د. ط)، ١٩٩٨م.

*لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقيّ المصريّ، بيروت، دار صادر، ١٩٩٧م.

* المتبع في شرح اللّمع: ابن برهان العكبريّ، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.

* مجلة مجمع اللغة العربيّة الملكيّ، قرار فعّال للنسبة إلى شيء، العدد (١)، الطبعة الأميريّة ببولاق القاهرة، ١٩٣٤، الجلسة، ٢٦.

* المخصص: أبو الحسن علي بن اسماعيل الضرير، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، ذخائر التراث العربيّ، المكتب التجاريّ للطباعة والتوزيع والنشر –بيروت(د. ت).
* مدخل إلى دراسة الصرف العربيّ على ضوء الدراسات اللغويّة المعاصرة: مصطفى النّحّاس، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٩٨١م.
*مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ(ت٤٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث،(د. ط)، ١٩٧٥ م.
* المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ: أحمد بن محمد الفيوميّ، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
* معاني الأبنية في العربيَّة: فاضل صالح السامرائيّ، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ١٩٨٠م ،(د.ط).
* معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٣ه= ٢٠٠٢ م.
* معاني القرآن للأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط١٤٣١،٢ه- ٢٠١٠م.
* معجم البلدان: شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحَمويّ الروميّ البغداديّ(ت٦٢٦ه)، طهران، منشورات مكتبة الأسديّ، ١٩٦٥م.
* مفاتيح العلوم: الخوارزميّ(ت٣٨٧هـ)، تحقيق: إبراهيمالأبياريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
* المفصل في صنعة الاعراب: الزمخشريّ ، تقديم: علي أبو ملحم ، بيروت، دار الهلال، ٢٠٠٣م.
*المقتصد في شرح التكملة: عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر- سلسلة كتب التراث ١٩٨٢م.
* المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
*المقرّب: ابن عُصْفُور الاشبيليّ(ت٦٦٩هـ)، تحقيق : عبد الستار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، ط١، مطبعة العانيّ، بغداد، ١٩٧١م.
* المهذب في علم التصريف:د. هاشم طه شلاش، د. صلاح مهدي الفرطوسيّ، مطابع بيروت الحديثة، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
*المنصف لكتاب التَّصريف: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ه)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٣ه-١٩٥٤م.
* النحو الوافي: عباس حسن، مكتبة المحمديّ، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
*همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السَّيُوطيّ(ت٩١١هـ)، تحقيق : أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط ٢ ، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٧م.
*الوسيلة الأدبيّة: حسين المرصفيّ، تحقيق: عبد العزيز الدسوقيّ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.